



Humanists

INTERNATIONAL

بيان شفوي حول البند 6: المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أفريقيا

الدورة 67 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

International Humanist and Ethical Union (Humanists International) No. 387

شكرا لكم سيدي المحترم.

المفوضون المحترمون، نائب الرئيس ريمي نغوي لومبو ، ممثلو الدولة الأعضاء ، أعضاء المجتمع المدني ، أيها المشاركون.

اسمي الشيخ امخيطير ، كاتب و مدافع موريتاني عن حقوق الإنسان. أتحدث إليكم بالنيابة عن منظمة Humanists International ، وهي منظمة غير حكومية تمثل 14 منظمة مجتمع مدني عبر جميع أنحاء القارة السمراء.

نشكر المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان على عمله الدؤوب. كما أننا نشعر بقلق عميق إزاء حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء القارة ونريد رفع أربع قضايا إلى انتباهكم.

إن وضع حقوق الإنسان بموطني الأصلي موريتانيا هو أحد هذه القضايا. في فبراير من هذا العام ، تم اعتقال 14 مدافعا عن حقوق الإنسان بشكل تعسفي بعد لقائهم في بيت ضيافة. في أبريل / نيسان ، قُبض على المدافعة عن حقوق الإنسان مريم الشيخ بعد انتقادها ممارسة الرق واستمرار التمييز العنصري في موريتانيا. ووجهت إليها تهمة "تعليقات عنصرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي" من قبل المدعي العام بنواكشوط. لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يستنكرون العبودية المستمرة والممارسات التمييزية يتعرضون للترهيب والمضايقة في موريتانيا ، بما في ذلك عند مشاركتهم في اللقاءات الدولية وعند عودتهم لأرض الوطن ، بما في ذلك المشاركون في دورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

حالة أخرى مثيرة للقلق هذه المرة في المغرب. في يوليو من هذا العام ، اتهمت محكمة مغربية الصحفي الاستقصائي والمدافع عن حقوق الإنسان ، عمر الراضي ، بتقويض أمن الدولة من خلال تلقي تمويل أجنبي والتعاون مع المخابرات الأجنبية. حيث احتجزت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية واستجوبت الراضي مراراً وتكراراً بشأن مزاعم مختلفة ، بما في ذلك التدخل الأجنبي ، والسب ، والتصوير دون رخصة. في مارس / آذار ، أصدرت محكمة في الدار البيضاء حكماً بالسجن أربعة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 500 درهم مغربي على الراضي بتهمة إهانة قاض. في يونيو ، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً يزعم أن المغرب تجسس على هاتف الراضي بين يناير 2019 ويناير 2020.

هناك حالة أخرى لا تقل أهمية تتعلق بمواطن تونسي ومدافع عن حقوق الإنسان يُدعى وجدي المحاوشي. بعد مطالبته السلطات عبر صفحته على فيسبوك بإيقاف إمام تونسي نشر مقطع فيديو يحرض فيه على قطع رؤوس كل من ينتقد الرسول ، تم القبض على محاوشي ، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين. وقد قُبض على الإمام المعني وأُفرج عنه بدون تهمة.

في الأخير ، إن وضع المدافع عن حقوق الإنسان النيجيري مبارك بالا يثير قلقنا البالغ. حيث يصادف يوم 14 نوفمبر (السبت الماضي) اليوم الـ 200 لإعتقاله بدون تهمة. وهذا انتهاك واضح لحقوق الإنسان الأساسية، المنصوص عليها في دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية والميثاق الأفريقي الذي تعد نيجيريا طرفاً فيه. بعد أشهر من تتبعنا ودعمنا لقضية بالا، تم منحه أخيراً حق الوصول إلى فريقه القانوني في أكتوبر ، وذلك بعد أكثر من خمسة أشهر من اعتقاله ، وحتى اليوم لم يمثل بعد أمام محكمة ولم توجه له جريمة.

نطلب من المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان متابعة هذه القضايا ، وندعو الى :

- وقف موريتانيا لترهيب ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان.
- الإفراج بالمغرب عن عمر الراضي والامتناع عن توجيه اتهامات انتقامية ضد الصحافة.
- أن تلغي تونس الحكم الصادر بحق وجدي المحاوشي.
- أن تفرج نيجيريا فوراً عن مبارك بالا المعتقل تعسفياً.